

الإنسانية العربية الأول "منطقة مواطنة حرة عربية".

تطور حال الحرية والحكم الصالح من قواعد البيانات الدولية

يسعى هذا الجزء لتتبع حال مؤشرات الحرية والحكم الصالح المتاحة من قواعد بيانات دولية، نقر مسبقاً بنقائصها ولكن يضطرننا لاستعمالها غياب بدائل أفضل. ونتمنى أن يتاح في القريب العاجل بدائل عربية لها، ربما عبر إصدارات لاحقة من تقرير "التنمية الإنسانية العربية".

تطور مستوى التمتع بالحرية المدنية والسياسية (1990-2000)

نحاول هنا تتبع مستوى التمتع بالحرية المدنية السياسية في البلدان العربية في العقد الأخير من القرن العشرين، استقراء للاتجاه العام، باستخدام المؤشر، القاصر، الذي استعملنا في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002)¹⁴ والذي توقفت فيه قيم مؤشر الحرية عند العام 1998 حسب البيانات المتوافرة وقت إعداد التقرير الأول. وفي وقت الكتابة، لم يكن المؤشر متوافراً إلا للعام 2001/2000 فقط (بيت الحرية بالإنجليزية). (2002).

ويظهر من شكل 5 أنه بينما كان الاتجاه العام على صعيد العالم، وكثرة مناطقه، عبر عقد التسعينات صاعداً بوجه عام، خاصة في النصف الثاني من العقد، يمكن القول أن الاتجاه في عموم البلدان العربية كان هابطاً مع تدهور واضح في أوائل التسعينات. كما احتفظت البلدان العربية في المتوسط بأدنى مستوى من التمتع بالحرية بين مناطق العالم المعتبرة.

والواقع أنه، حسب هذا المؤشر، جاءت خمس بلدان عربية بين أقل عشرة بلدان صنفت عند أدنى مستويات التمتع بالحرية في العالم في العام 2001/2000.

مؤشرات التمثيل والمساءلة

وفي معرض الاستشهاد بقواعد البيانات الدولية،

الثماني عشرة الموقعة على "منطقة التجارة الحرة العربية" في تنفيذ نصوصها. فحررت التجارة في 60% من المنتجات المتداولة بين الأطراف بحلول كانون ثاني/يناير 2003، وينتظر أن يحزر كامل التجارة بين الدول الأطراف بحلول كانون ثاني/يناير 2005.

وعلى صعيد التكامل عالمياً، انضمت إحدى عشرة دولة عربية إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهناك خمس أخرى في سبيلها للانضمام. ولم يتضح بعد ما إذا كانت الدول العربية الأعضاء في المنظمة، حالياً أو مستقبلاً، ستحرص على الاستفادة من نصوص "الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات" (الجات) التي تسمح بالانضمام إلى ترتيبات التجارة الإقليمية، بحيث تتكامل عضوية الدول العربية في منظمة التجارة العالمية مع انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية، مما يزيد من قدرة البلدان العربية على جذب الاستثمار الأجنبي، على تنوع مصادره، إلى عموم المنطقة العربية.¹³

كما أن هناك انسياقاً وراء أساليب للتكامل ابتدعت لتلائم أوضاع مجتمعات متقدمة رغم ثبوت فشلها في كثير من تجمعات الدول النامية. فمنطقة التجارة الحرة العربية مثلاً تقتصر على التجارة في السلع، وذلك لا يفيضي بالضرورة إلى قيام سوق عربية مشتركة في الخدمات ورؤوس الأموال والعمل، ولا ينطوي على قيام بنى مؤسسية تتولى تنظيم وضبط تدفقات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

وفي ظل محدودية المشاركة الشعبية في عمليات اتخاذ القرار على المستويات القطرية، اتصف النسق التكاملي العربي بضعف هذه المشاركة، وبإهمال عمليات تعريف المواطن العربي بما يتخذ من إجراءات وقرارات يفترض أنه المستفيد الأول منها. وانحصر التفكير في مناقشة متطلبات تحرير التجارة البينية وما قد يترتب عليها من أضرار على فئات مصالح قائمة، وفي صراع حول الاستثناءات من عملية التحرير، دون اهتمام بدور التكامل في رفع الكفاءات الإنتاجية والقدرات التنافسية عربياً وعالمياً.

باختصار، ما فتئ حال التكامل العربي يقصر كثيراً حتى الآن عمّا أسماه تقرير التنمية

ما فتئ حال

التكامل العربي

يقصر كثيراً عما

أسماه تقرير

التنمية الإنسانية

العربية الأول

"منطقة مواطنة

حرة عربية".

يسود في البلدان

العربية أدنى

مستوى من التمتع

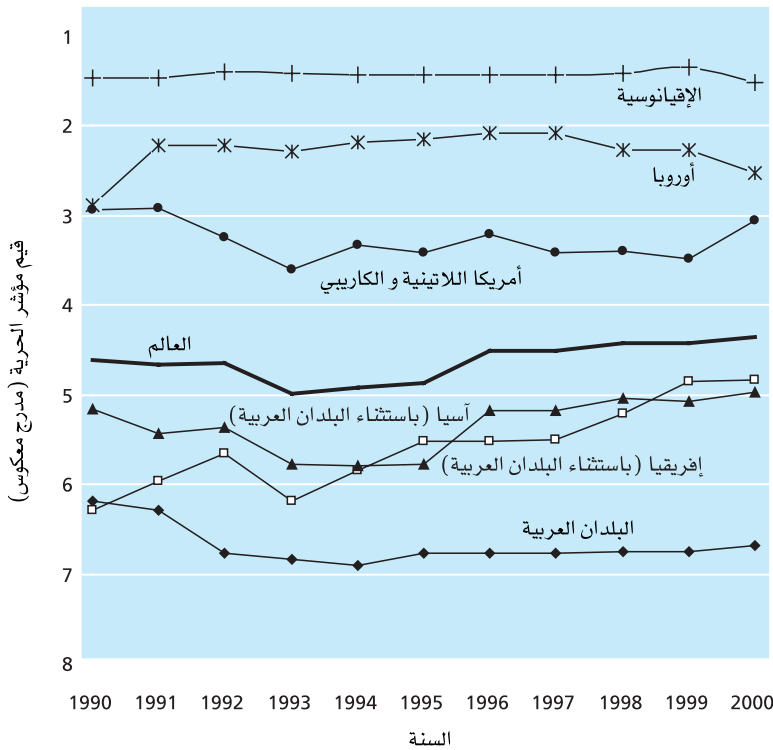
بالحرية بين

مناطق العالم.

13 لا يمكن ضمان هذا الأمر في حالة الانضمام المنفرد إلى ترتيبات عالمية أو اتفاقات ارتباط مع الاتحاد الأوروبي مثلاً بدون ترتيب إقليمي عربي على صورة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة. ففي حالة الارتباط المنفرد تنتفي الحاجة لتوطين الصناعات من البلدان المصنعة إلى البلد العربي نظراً لإلغاء القيود على التجارة بينه وبين بلدان الارتباط المصنعة.

14 مؤشر الحرية الذي يصدره "بيت الحرية" الأمريكي. وقد استعمل التقرير هذا المؤشر رغم تحفظات مهمة عليه، لاعتبارات فنية وعملية تتلخص في توافر سلسلة زمنية طويلة وقاعدة بيانات تفصيلية لعدد كبير من بلدان ومناطق العالم، عن المؤشر المذكور، مع غياب بديل آخر مقنع خال من شوائب مؤشر "بيت الحرية"، نتيجة لضعف قياس الحرية ومؤشرات الحكم الصالح بوجه عام، ويوجه خاص في البلدان النامية، والعربية ضمنها. ونظراً للأهمية الحيوية لموضوع الحرية، وبخاصة من منظور التنمية الإنسانية العربية، كان جماع الرأي في هذا الأمر المُشكّل هو استعمال المؤشر لإثارة موضوع الحرية من أوسع باب، دون تبنيه، مع الدعوة لتجاوزه؛ بل العمل على تجاوزه، من خلال إصدارات تالية من تقرير "التنمية الإنسانية العربية".

الشكل 5
متوسط قيم مؤشر الحرية، مرجحاً بعدد السكان، المنطقة العربية
ومناطق أخرى من العالم، 1990-2000



يمكن التطرق أيضا إلى مؤشرات التمثيل والمساءلة (كاوفمان وآخرون (بالإنجليزية)، 2002)¹⁵، ولعل التمثيل والمساءلة أهم أركان الحكم الصالح، التي استشهد بها في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول. ويوضح شكل 6 أنه رغم تحسن طفيف في قيم مؤشرات التمثيل والمساءلة في مجمل البلدان العربية في العامين محل المقارنة، ما برحت المنطقة العربية تحتل، وفق مجموعة المؤشرات هذه، أدنى مستويات التمثيل والمساءلة بين مناطق العالم.

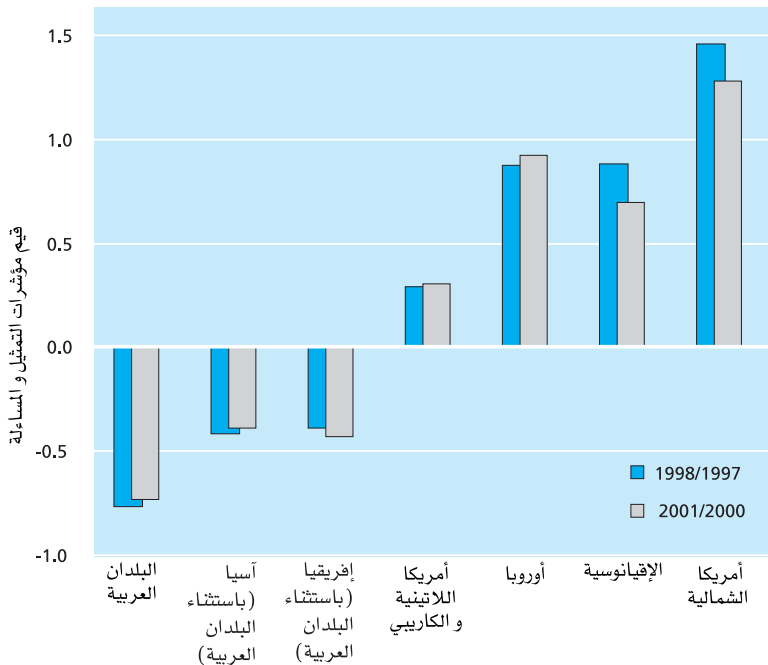
مؤشر الانطباع عن الفساد في معاملات الأعمال

نختتم هذا الجزء بعرض أحدث تقييمين للانطباع عن الفساد في معاملات الأعمال، في دول العالم وفق تقييم مؤسسة الشفافية الدولية (بالإنجليزية)، 2002، شكل 7، حيث يمثل الرمز المصمت العام 1998 والرمز الفارغ العام 2002، ويلاحظ أن قيم المؤشر الأدنى هي الأسوأ (الأكثر فساداً).

لا يدلّ الشكل على تحسن واضح في موقع البلدان العربية الداخلة في التقييم، نسبة إلى باقي بلدان العالم، بين عامي 1998 و2002، وإن كان موقع واحد منها، مصر، قد تحسن قليلاً.

الشكل 6

متوسط قيم مؤشرات التمثيل والمساءلة، المنطقة العربية ومناطق مقارنة في العالم، 1998/1997-2001/2000



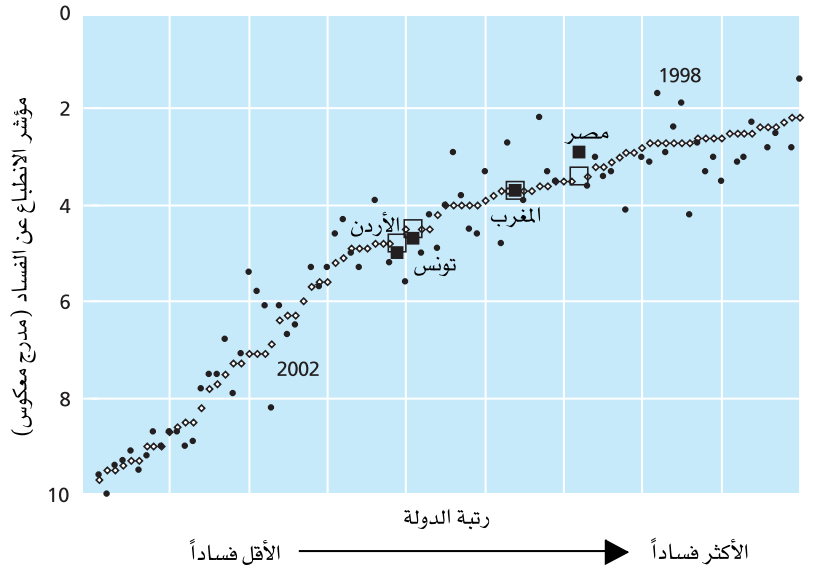
التطورات المؤثرة على التنمية الإنسانية داخل البلدان العربية

يقوم هذا الجزء على حصر الأحداث المهمة التي جرت على الصعيد القطري في البلدان العربية ويستشف أن لها أثراً محسوساً، إن سلباً أو إيجاباً، على مسيرة التنمية الإنسانية في البلدان العربية، واستقراء اتجاهات آثارها على التنمية الإنسانية. وبسبب طبيعة البحث والمنهج المتبع، يركز القسم على ميداني توسيع نطاق الحريات وإقامة الحكم الصالح، ونهوض المرأة (بالمقابل، فإن تحسناً جوهرياً في ميدان اكتساب المعرفة يحتاج مدى زمنياً أطول ليتحقق).

ولعل من أهم التطورات التي كان يحتمل أن تؤدي إلى تحسن مهم في حال التنمية الإنسانية في عموم البلدان العربية إن أقرت وطبقت بفعالية، هي المبادرة واسعة النطاق لإصلاح الوضع العربي عامة، التي أعلنها وليّ عهد السعودية الأمير عبد الله في مطالع العام الحالي شاملة للأبعاد التالية:

15 مع الإشارة الواجبة إلى أن مجموعة المؤشرات هذه لا تخلو بدورها من شوائب، بل من تحيز يعود إلى اعتبار نسق الحكم في الولايات المتحدة المثل الأعلى، رغم أنه، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، يعاني نواقص ضخمة كما أسلفنا.

مؤشر الانطباع عن الفساد في معاملات الأعمال حسب مؤسسة الشفافية الدولية،
موضحاً موقع البلدان العربية الداخلة في التقييم، 1998 و 2002



والنقابات، وأن الإضراب وسيلة مشروعة للدفاع عن حقوق العمال، وسُمح بإنشاء "جمعيات سياسية"، وتوسع نطاق حرية التعبير بمساعدة من القضاء، وأعلن أمير دولة البحرين وقتها تحول البلد إلى مملكة دستورية. وجرت أول انتخابات تشريعية منذ أكثر من عشرين عاماً، وإن كان قد شاب الانتخابات مقاطعة بعض التيارات السياسية لها، واستقالت الحكومة بعد إعلان نتائجها، والتأم شمل المجلس التشريعي، بقسميه المنتخب والمعين في 24 ديسمبر 2002. إلا أنه قد صدر مرسوم (47 للعام 2002) يسمح بمصادرة أو منع أي مطبوعة تعد مهينة للدين الرسمي أو تنتقد الملك أو سياسات الحكومة (منظمة مراقبة حقوق الإنسان، 2001).

وفي المغرب أجريت انتخابات تشريعية وصفت بالنزاهة، خصصت فيها قائمة للنساء تضم ثلاثين مقعداً، فتقدم كل حزب بقائمة تضم ثلاثين مرشحة، إضافة إلى إمكان ترشيح النساء في قوائم الأحزاب مما ساهم في فوز عدد مقدر من النساء، وتغيرت الحكومة بعدها.

وشملت التطورات الإيجابية في ميدان الحرية والحكم الصالح إصدار الرئيس السوداني مرسوماً يجيز لأحزاب المعارضة ممارسة العمل السياسي شرط الالتزام بالمنهج السلمي.

وفي تطور يحمي حقوق الأقلية البربرية، تم في الجزائر اعتبار "الأمازيغية" لغة وطنية وتدرسيها في البرنامج التربوي.

وتم السماح بقيام أحزاب وتعددية سياسية في جيبوتي. وبصدور عدد من الصحف المعارضة في سوريا وتونس، وبشباط إذاعات مسموعة ومرئية خاصة (غير حكومية) أو معارضة في مصر وسوريا.

وفي اليمن، جرت في نهايات إبريل 2003 ثالث انتخابات تشريعية منذ توحيد شطري البلد في عام 1990، بمشاركة جميع الأحزاب الرئيسية، وتنافس فيها نحو 1400 مرشح في 301 دائرة انتخابية، في هدوء نسبي، وقدرت نسبة المشاركة بنحو 70%. وبنهاية الشهر أعلنت نتائج 280 دائرة انتخابية وكان بين الفائزين امرأة واحدة.

وفي نيسان/إبريل 2003 نظمت حكومة قطر استفتاء على مشروع دستور دائم ينص على قيام مجلس شوري من 45 عضواً، ثلاثهم منتخب، ويحق له مساءلة الوزراء، وعزلهم بأغلبية الثلثين. دون أن يسمح المشروع بقيام أحزاب سياسية، واستمرار احتفاظ الأمير بسلطة تعيين رئيس

"الإصلاح الذاتي وتطوير المشاركة السياسية، منطلقان أساسيان لبناء القدرات العربية وتوفير شروط النهضة العربية الشاملة داخل الدول العربية وتعزيز المشاركة وتقوية التعاون العربي والقدرات العربية المشتركة، وتلبية متطلبات الانخراط الإيجابي في ميادين المنافسة العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة" (وثائق مؤتمر القمة العربي، مارس 2003، جريدة الأهرام، القاهرة).

وكان ينتظر أن تعرض المبادرة على مؤتمر القمة العربي في دورته العادية (مارس 2003). غير أن بيان القمة خلا من إشارة إليها. ويبدو أن الظروف غير العادية التي عقدت فيها القمة في شرم الشيخ، المتمثلة في التهديد بغزو العراق، عصفت بفرض هذه المبادرة في حينها على الأقل، وأدت إلى الاتفاق على تأجيل النظر فيها إلى الدورة العادية التالية المنتظر أن تتعقد في تونس.

توسيع نطاق الحريات وإقامة الحكم الصالح

رغم التقدير العام بتدني مستوى التمتع بالحريات وقرب غياب الحكم الصالح في البلدان العربية، احتفى تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002) بتطورات إيجابية في مجال الحريات وإقامة الحكم الصالح في بلدين عربيين: البحرين والمغرب.

وقد اطرقت التطورات المشجعة في البحرين، فألغى قانون "أمن الدولة" الذي كان عنوان القهر في البلد، وأعلن أن الدولة تكفل حرية تكوين الجمعيات الأهلية والعلمية والثقافية والمهنية

تطورات مشجعة في البحرين وأخرى في المغرب على صعيد المشاركة السياسية.

الوزراء والوزراء.

وأطلق سراح عدد من المعتقلين في سوريا وتونس وليبيا واليمن والمغرب.

وحوكم، وأدين، عدد من القيادات الرسمية بتهم فساد وتربح في ليبيا ومصر.

ولكن حالة الحرية لم تخل من الشوائب في غالبية البلدان العربية.

في بلد عربي، استمرت ظاهرة وفاة أشخاص قيد الاحتجاز بشبهة التعذيب ورصدت إحدى عشرة حالة خلال العام 2001 جميعها لمحتجزين في قضايا الحق العام (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2002) واستمر انتزاع اعترافات تحت التعذيب وتقديم معارضين من التيار الإسلامي لمحاكم استثنائية (المصدر نفسه). واطردت ملاحقة نشطاء التيار الإسلامي بقصد الحد من مشاركتهم في المجالس التشريعية، وكذا قمع المظاهرات، حتى وإن كانت للاحتجاج على قرارات اقتصادية للحكومة.

في بلد عربي آخر، تتالي عدد من القوانين والإجراءات المقيدة للحريات، خاصة حرية التعبير، في الصحافة وحتى على الإنترنت، وصدر قانون يقضي بإضافة قيود صارمة على حرية الاجتماع، واستمر اعتقال نشطاء في مقاومة التطبيع مع إسرائيل، وتأجلت الانتخابات التشريعية. ولكن أعلنت، قرب نهاية العام 2002، وعود بإجراء الانتخابات في ربيع العام الحالي، وتخصيص حصة للنساء في المجلس التشريعي، و"رفع سقف" الحرية الإعلامية والنقابية.

وفي بلد عربي ثالث، صرح الأمير برفض وجود أحزاب سياسية.

وفي آخر، قلّص رئيس الجمهورية صلاحيات نواب البرلمان، وانخفضت نسبة المشاركة في الانتخابات (أيار/ مايو 2002) إلى أقل من 20% وإلى أقل من 2% في ولايتين بمناطق جماعات فرعية (أقليات).

وظلت حريات الرأي والتعبير موضع تقييد شديد في بلد آخر، بينما أكد الخطاب السياسي اعتبار الذين ينتقدون سياسة بلدهم "خونة" يستحقون الملاحقة وفق القانون، وتتالت ملاحقة نشطاء حقوق الإنسان، و تردد أن أكثر من ألف سجين سياسي أضربوا عن الطعام مطالبين بإطلاق سراحهم (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2002)، وعُدّل الدستور من أجل

السماح للرئيس الحالي بالاستمرار في المنصب (لمدة رابعة بعد أن كان الدستور ينص على ثلاث ولايات فقط).

وتعرضت قناة " الجزيرة" الفضائية لعدد من الإجراءات المقيدة لنشاطها في أكثر من بلد عربي بدعاوى متعددة.

ومُدّد العمل بحالة الطوارئ في أكثر من بلد عربي، لمدة ثلاث سنوات متتالية في إحداها. واستمر تقديم المدنيين إلى المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة (الاستثنائية) في ستة بلدان عربية (مصر، سوريا، والأردن، وتونس، ولبنان، وفلسطين).

بل إن بعض الحكومات العربية عمدت إلى التضييق على أشكال التعبير الشعبي لدعم المقاومة الفلسطينية بمضايقة نشطائها وحتى التصدي بالعنف للمظاهرات الشعبية، حتى أن قمع قوات الأمن لمظاهرات مناصرة لفلسطين في بلد عربي أدى لمقتل طالب جامعي وإصابة عشرة بإصابات خطيرة.

وقد أضحت قضية الحرية في البلدان العربية كذلك من ضحايا تبعات العدوان الأمريكي البريطاني على العراق، فقد أسفر تعارض المشاعر الشعبية مع المواقف الرسمية، في سياق كبت حريات التعبير أصلاً، عن تصدي قوات الأمن أحياناً بالقوة المهذرة للكرامة الإنسانية، وقنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، للمظاهرات الشعبية المناهضة للحرب على العراق في أكثر من بلد عربي، حتى سقط خمسة قتلى في بلدين عربيين، وبلغ الأمر حد اعتقال اثنين من أعضاء مجلس الشعب على الرغم من حصانتها البرلمانية، في بلد آخر.

المجتمع المدني

عانت منظمات المجتمع المدني في عدد من البلدان العربية من مزيد من التضييق القانوني والعملي. فقد صدر، في بلد عربي، قانون للجمعيات الأهلية اعتبر على نطاق واسع، مضيّقاً على نشاط المنظمات غير الحكومية بعد أن كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بعدم دستورية القانون السابق له لأسباب شكلية.

وفي بلد آخر، أغلقت جمعية لحقوق المواطنين بأمر من وزير الداخلية بدعوى ارتكاب مخالفات مالية وإدارية، واعتقل عدد من نشطاء النقابات المهنية المعروفين بانشغالهم بمقاومة التطبيع مع إسرائيل.

في دول عربية:

- استمر انتزاع

الاعترافات تحت

التعذيب

- عدّل الدستور من

أجل السماح

لرئيس الحالي

بالاستمرار في

المنصب لمدة رابعة.

- جدد العمل

بحالة الطوارئ.

أسفر تعارض

المشاعر الشعبية

مع المواقف

الرسمية عن

تصدي قوات الأمن

أحياناً للمظاهرات

الشعبية المناهضة

للحرب على العراق

بالقوة المهذرة

للكرامة الإنسانية.

رفض مجلس

تشريعي منتخب

مشروعاً لتمكين

المرأة من ممارسة

حقوقها

السياسية.

وفي ثالث، قدّم رئيس جمعية حقوق الإنسان وبعض نشطاء حقوق الإنسان للمحاكمة بتهم إدخال مطبوعات وتوزيعها دون إذن، وإذاعة أنباء كاذبة في الخارج والانخراط في أنشطة تعكر الصفاء وتثير النعرات.

نهوض المرأة

تلقت قضية نهوض المرأة، بل قضية الحرية بوجه عام، ضربة قوية برفض المجلس التشريعي المنتخب في دولة عربية مشروعاً حكومياً بتمكين النساء من ممارسة حقوقهن السياسية. كما رفضت المحكمة الدستورية في هذا البلد طعنين تقدمت بهما ناشطتان تطالبان بحقوق المرأة السياسية.

ولم تكتمل فرحة السماح للنساء في البحرين بالانتخاب والترشح في الانتخابات البلدية والتشريعية نتيجة لعدم فوز نساء في كليهما، لاعتبارات مجتمعية أساساً على ما يبدو.

ولكن على الجانب الإيجابي، انعقد البرلمان المغربي حديث الانتخاب وبين أعضائه عدد كبير نسبياً من النساء: ثلاث وثلثون امرأة في سابقة تاريخية مهمة، نتيجة لتخصيص قائمة للنساء، إضافة إلى إمكان ترشيح النساء على قوائم الأحزاب.

كذلك تلاحقت تطورات إيجابية في مجال التمييز الإيجابي لصالح النساء بغرض تدعيم مشاركتهن في السياسة عن طريق تخصيص حصص لهن في مقاعد المجالس التشريعية في بلدان عربية أخرى منها جيبوتي (فرض حصة 10٪ لكل من الجنسين كحد أدنى في القوائم الانتخابية للأحزاب)، والأردن (تخصيص ستة

إنجازات على

صعيد مشاركة

المرأة السياسية في

المغرب وجيبوتي

والأردن.

مقاعد للنساء في البرلمان، كحد أدنى). وبهذا يمكن القول إن دعوة تقرير التنمية الإنسانية الأول لتبني مبدأ التمييز الإيجابي لمصلحة النساء قد لاقت قبولاً، بل تبلورت في إجراءات تنفيذية مهمة في بعض البلدان العربية.¹⁶

وأكد رئيس دولة الإمارات حقّ المرأة في دخول ميدان العمل السياسي.

وفي قطر، فازت امرأة، لأول مرة، بعضوية مجلس محلي في ثانية الانتخابات المحلية التي أعطيت فيها النساء حق الانتخاب والترشيح، منذ العام 1999. وفي مطالع 2003 عينت سيدة أول وزيرة للتربية والتعليم.

وفي الكويت تبنت الحكومة الكويتية مشروع قانون يسمح للمرأة الكويتية بالالتحاق بسلك قوات الأمن.

وفي سلطنة عمان عينت سيدة رئيسة للهيئة العامة للصناعات الحرفية بدرجة وزير. كما سُمح للمرأة بقيادة سيارات الأجرة مع ركاب من الجنسين.

وفي اليمن عينت امرأة وزيرة دولة لحقوق الإنسان. ودخلت امرأة المجلس النيابي في انتخابات 2003.

وفي تطور مفاجئ، لحقت مصر في مطلع العام الحالي بالدول العربية التي ارتقت فيها المرأة منصة القضاء بتعيين محامية كأول قاضية في المحكمة الدستورية العليا، وتعيين سيدتين بهيئة المفوضين أمام تلك المحكمة.

تقضي مراجعة تطورات التنمية الإنسانية في البلدان العربية، منذ انتهاء العمل على تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول، إلى أن تحدي التنمية الإنسانية في البلدان العربية الذي وضعه التقرير الأول على جدول أعمال الأمة، مكثفاً في تجاوز النواقص الثلاثة في: المعرفة والحرية وتمكين النساء، ما زال جد خطير. بل ربما ازداد التحدي خطورة، خاصة في مضمار الحريات، بسبب تطورات عالمية وإقليمية ومحلية غير مواتية للتنمية الإنسانية في الوطن العربي.

وفي باقي هذا التقرير نستأنف رحلة سلسلة "تقرير التنمية الإنسانية العربية"، للمساهمة في بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، عبر دراسة متأنية لأحد النواقص الثلاثة: المعرفة، تتوخى التوصل لرؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية (الفصل التاسع).

16 ومع ذلك ظهرت دعاوى بعدم دستورية تخصيص حصص للنساء، وبأن تخصيص الحصص يعني إقراراً بعدم قدرة النساء على الفوز في الانتخابات دون مساعدة. وكلا الدفتين ضعيف. فالتمييز الإيجابي وسيلة معتمد بها في مكافحة إرث الاستبعاد والتمهيش من ناحية، والاجتهاد الفقهي مطلوب دائماً لدفع الضرر وإتيان المصلحة، من ناحية أخرى.